جامعة: 08 ماي 1945 – قالمة		الشعبة: دراسات لغوية
كلية: الآداب واللغات		التخصص: لسانيات عامة
قسم: اللغة والأدب العربي		المقياس: أصول النحو
الأستاذ: د.عبد الناصر درغوم		المستوى: الثانية ليسانس

الأصل والفرع

أولا: مفهوم "الأصل" و"الفرع" في الدرس اللغويّ:

1-لغة:

أ-الأصل: يقول الخليل: "أسفل كل شيء، واستأصلت الشجرة؛ أي: ثبُت أصلُها، واستأصل الله فلانًا؛ أي: لم يدع له أصلًا"، ويقول ابن فارس: "الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعدة بعضها عن بعض، أحدهما: أساس الشيء"، ويقول الشريف الجرجاني: "ما يبتني عليه غيرُه"، وجاء في (المعجم الوسيط): "أساسه الذي يقوم عليه، ومنشؤه الذي ينبت منه، والأصل: كرم النسب".

ب-الفرع: الخليل: " أعلى كل شيء"، الجرجاني: " خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره".

2-اصطلاحا:

يقول الملخ: "جمهرة اللغويين والصرفيين والعروضيين والبلاغيين اتخذوا فكرة الأصل والفرع منهجا من مناهجهم في دراسة اللغة العربية بمختلف علومها، مما يدل على أن هذا المنهج منهج شامل معتمد في علوم العربية كافة لا في النحو وحده. ونرى أن الأصل يطلق ويراد به غير معنى، فقد يراد به الكثير الغالب، وقد يراد به الوجه المتصور نظريا، ولا وجود له في الواقع العملي كبعض الأوزان الصرفية، وقد يراد به المعيار الذي تقوم عليه قواعد اللغة، وقد يراد به الحقيقة، وغيرها من المعاني"[ص25-26].

وبالجملة فيمكن القول أن "مفهوم الأصل والفرع في أعمال نحاة العربية متباين حسب اعتبارات منهجية مختلفة"[ص12].

ثانيا: معاني "الأصل" و"الفرع" في الدرس النحوي:

1-أصل الكثرة:

اللغة العربية لسان واحد، ولهجات شتى، قد يكون بينها فوارق في المستويات اللغوية المختلفة، ومنها المستوى النحويّ، والنحاة إذ قعّدوا للنحو فإنما اعتبروا بالمطرد الكثير دون الشّاذ القليل، ولذا قيل "إنما القياس على الأكثر"[ملخ:76]، وهذا المنهج معتمد في كثير من العلوم، ومن هنا يرد في كلامهم مصطلح "الأصل"، ويعنون به الكثير المطّرد؛ ومنه أكثر قواعد النحو؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول به، وجر المضاف إليه...

2-أصل الاستحقاق:

يشيع في كلام النحاة إطلاق مصطلح "الأصل" ويعنون به ما تستحقه الكلمة في نفسها من الأحكام، ومن أنواع أصل الاستحقاق:

أ-أصل العمل: يرى النحاة أن الأصل في العمل (إحداث التغيرات الإعرابية) للأفعال دون الأسماء والحروف، وأن هذه الأخيرة إذا عملت فإنه لشبهها بالفعل؛ فالأصل أن الفعل يرفع الفاعل ولا يسأل عن علة ذلك لأنه الأصل فيه، أما رفع اسم الفاعل للفاعل، وكذا رفع "إنّ" لخبرها فهما فرع، علته مشابهتهما للفعل من بعض الوجوه.

ب-أصل الإعراب/البناء: يذهب البصريّون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والبناء فرع فيها، والأمر بالعكس في الأفعال، يقول الزجاجي: "كل اسم رأيته معربا فهو على أصله، لا سؤال فيه، وكل اسم رأيته مبنيا فهو خارج عن أصله؛ لعلة لحقته، فأزالته عن أصله، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها، وكل فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله لعلة لحقته؛ فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها"[الملخ:83].

3-أصل العلامة:

يقول جلال الدين السيوطي (ت911هـ):" الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة"[الملخ:86]، وهذه قاعدة كلية في النحو العربي، ومن القضايا التي يتجلى فيها هذا المعنى:

أ-التذكير والتأنيث: يكاد يجمع النحاة أن المذكر هو الأصل ولهذا لم يحتج إلى علامة، والمؤنث فرع عنه، ولذا لزمته علامة تميزه عن المذكر، يقول ابن الخشاب: "التذكير لا يحتاج إلى علامة إذ كان هو الأصل، والأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق، وإنما ذلك أمر بابه الفروع"[الملخ:86].

ب-التنكير والتعريف: يرى جمهور النحاة أن التنكير أصل والتعريف فرع عنه، يقول ابن يعيش: "التعريف فرع على التنكير، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل"[الملخ:88].

ج-الإفراد/التثنية/الجمع: فالمفرد أصل والمثنى والجمع فرعان عنه، ولذا لم يحتج المفرد إلى علامه بخلافهما.

4-أصل القاعدة:

يطلق النحاة مصطلح "الأصل" ويعنون به القاعدة الأصلية في باب من أبواب النحو؛ فمثلا: الأصل في المبتدأ: أن يكون اسما صريحا معرفًا مرفوعا مقدما على خبره، فهذه العناصر هي التي نحكم من خلالها على المبتدأ بأنه مبتدأ، وهي معيار له، ولكن هذه القيود قد تتخلف في أحوال معينة إذا أُمِن اللّبس لكن دون أن تبطل القاعدةَ الأصلَ؛ فقد يرد المبتدأ مصدرا مؤولًا، أو نكرة، أو متأخرا عن خبره... وهي حالات فرعية خالفت الأصل.

5-أصل الباب:

يقوم منهج النحو على مبدأ الأصل الواحد في شتى أبواب النحو ومباحثه؛ ويعني ذلك رد كل مجموعة من الأدوات إلى باب واحد، بحسب تشابهها في العمل أو المعنى، فيقال مثلا:

-**باب إنّ وأخواتها:** فـ"إنّ" هل أم الباب وأصله، لكثرة استعمالها، ولتضمنها معنى واحد هو التوكيد، وباقي أخواتها فروع عنها في العمل.

-**باب العطف:** فـ"الواو" أصل الباب لدلالتها على مطلق الجمع من غير ترتيب.

-**باب الضمائر:** الضمير المفرد المذكر المنفصل هو الأصل، وضمير المؤنث أو التثنية أو الجمع فروع عنه.

6-الأصل التاريخي:

إن الأصل كلمة تحمل" في بعض المواضع دلالة تاريخية حيث نرى النحاة يشيرون إلى طورين أو أكثر للظاهرة اللغوية النحوية الواحدة، يعدون الطور الأول أصلا للطور الثاني الناتج عنه تاريخيا"[الملخ:102]، ومن أمثلته ما ذكروه في لكنّ من أنها مركبة من (لكنّ = لا+كـ+إنّ) ثم حذفت الهمزة، وبهذا فسّروا دخول اللّام على خبر لكنّ في قول الشاعر:

يلومونني في حب ليلى عواذلي .:. لكنّنـــــــــي من حبها لعميـــــــدُ

فبقيت "إنّ" بعد التركيب على حالها قبل التركيب.

ومثل ذلك أمثلة كثيرة يغلب عليها طابع التمحل والتكلف، نظرا للمنهج التعليلي الذي ألزم النحاة به أنفسهم.

7-أصل الوضع:

يطلق النحاة الأصل ويريدون به ما اصطلحوا عليه من الأوضاع التي جعلوها للدلالة على مفاهيم نحوية معينة، ومنها نوعان رئيسان:

أ-أصل وضع اللفظ المفيد: ويقصد به أن النحاة جعلوا للّفظ المفيد اصطلاحات؛ تختلف باختلاف دلالة ذلك اللفظ؛ وحصروها في ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف، وقرروا أنها أقسام الكلمة العربية لا تخرج عنها، وجعلوا لكل قسم حدًّا معلوما يعرف به.

ب-أصل وضع التركيب الصحيح: ويقصد به أن النحاة جعلوا التركيب جملة تنبني على علاقة إسنادية، بين ركنين هما: المسند والمسند إليه، وما زاد على ذلك فهو فضلة، وحتى ما شذ عن هذا القانون الذي تواضعوا عليه اجتهدوا في تأويله ورده إلى أصل التركيب (الإسناد) بالتقدير؛ كقولهم: المنادى منصوب بفعل محذوف.

8-أصل التقدير:

يقصد بأصل التقدير أن النحاة قد افترضوا (قدّروا) وجود أشياء في أصل التركيب وإن خفيت في الاستعمال لفائدة كما يقول سيبويه؛ والفائدة من هذا الافتراض (التقدير) هو تقليص الهوة بين الأصول الموضوعة والاستعمالات المسموعة.

ومن ذلك:

-تقدير خبر محذوف متعلق إذا كان الخبر شبه جملة.

-تقدير الحركة الإعرابية على آخر الاسم المقصور.

-تقدير فعل محذوف نصبَ الاسم المنصوب على الاختصاص.

وأصل التقدير هذا مرتبط ارتباطا مباشرا بنظرية العامل، وتبعا لذلك انقسم الدارسون في قبوله وردّه.

خلاصة:

يلخص حسن خميس الملخ نظرية الأصل والفرع في النحو العربي بأنها "فكرة تمتد في أبواب النحو العربي جميعه، ومستوياته كلها؛ فتردّ كل ظاهرة نحوية متجانسة إلى أصل واحد غالبا، فللعمل النحوي أصل واحد، وللإعراب أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة واحدة تسمى أصل القاعدة، وللكلمة -اسما أو فعلًا أو حرفًا- أصل مجرد لوضعها صيغة ودلالة، وللجملة أصل مجرد واحد يربط أجزاءها، وللأدوات النحوية المتجانسة أصل واحد يسمى أصل الباب، وأصل دلالة الكلمة على مدلولها التجرد من العلامة الخطية واللفظية، ولكل تطور تاريخي أصل سابق، وإذا تعدد التصرف في ظاهرة ما فالأكثر هو الأصل غالبا"[الملخ:130-131].